مصادر التمويل ودورها في التمنية الاقتصادية ـ دراسة ميدانية علي المصارف التجارية

د.طارق ابراهيم أعريدة ـــ معهد العلوم المالية والإدارية
د.فيصل عبدالسلام الحداد ـــ جامعة ليبيا المفتوحـــــــة

Sources of finance and their role in economic development A field study on commercial banks

Dr. Tariq Ibrahim Aridah, Dr. Faisal Abdulsalam Al-Haddad
Institute of Financial and Administrative Sciences / Open University of Libya

Abstract:
The study dealt with sources of financing and their role in economic development - a field study on commercial banks. The problem of the study was mainly to determine the role of different financing formulas in achieving economic development in Libya. The problem can be summarized in the following question:
To what extent does the Libyan banking sector contribute to financing economic development؟
The study aimed to identify the importance of the banking sector in Libya and the extent of its contribution to economic development.
Identifying the most important factors affecting the volume of bank credit, and trying to identify the problems and challenges facing the banking sector in financing economic development.
The study was based on hypotheses which are the credit policy on which the banking system depends leads to increased rates of economic development, and the lack of sufficient guarantees leads to refusal to grant credit facilities .
The study results showed that economic development requires a group of sources to finance it, including bank financing, which is considered its most important element. Economic development aims to increase national income, raise the standard of living, reduce the disparity between income and wealth, and modify the relative composition of the national economy.
The study recommended several recommendations, the most important of which are commercial banks must have a development strategy in order to

support and develop the enterprise sector. In addition to qualifying current employees in banks, employing highly qualified employees in the fields of finance, communication, and media, and ensuring the preparation of training programs and organizing training courses.

الملخـــــــص :

تناولت الدارسة مصادر التمويل ودورها في التنمية الاقتصادية _ دراسة ميدانية علي المصارف التجارية ، وتمثلت مشكلة الدراسة بصورة اساسية في الوقوف على دور صيغ التمويل المختلفة في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا، ويكمن ايجاز المشكلة في الاسئلة التالية:

إلى أي مدى يساهم القطاع المصرفي ليبيا في تمويل التنمية الاقتصادية؟

حيث هدفت الدراسة التعرف على اهمية القطاع المصرفي ليبيا ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية.، و تحديد اهم العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي ، محاولة الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية.

قامت الدراسة علي فرضيات وهي

ـ سياسة الائتمان التي يعتمد عليها الجهاز المصرفي تؤدي الى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية.

ـ عدم توافر الضمانات الكافية يؤدي الى رفض منح التسهيلات الائتمانية.

أسفرت الدراسة علي عدة نتائج أهمها:-

ـ التنمية الاقتصادية تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها والتي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر اهم عنصرها.

ـ تهدف التنمية الاقتصادية الى زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة وتقليل التفاوت بين الدخل والثروات وتعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي.

ـ أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها:-

ـ يجب على المصارف التجارية أن تكون لها إستيراتيجية تنموية من أجل دعم وتنمية قطاع المشروعات.

ـ تأهيل المستخدمين الحاليين في المصارف وتوظيف مستخدمين ذوي كفاءات عالية في ميادين المالية والاتصال والاعلام والحرص على اعداد برامج تكوين وتنظيم دورات تدريبية

الكلمات المفتاحية: التنمية الإقتصادية – التمويل -

المبحث الأول ـ الإطار العام للدراسة :

أولاً ـ الاطار المنهجـــــي

تمهيد:

لم تعد المصارف التجارية حقيقة اقتصادية قائمة في الاقتصادات ذات التوجه الاسلامي فقط، بل اصبحت ظاهرة اقتصادية باعتبارها ظاهرة ائتمانية جديدة تتعامل بإيجابية مع مشكلات العصر الاقتصادية، وذلك لتنوع الخدمات التي تقدمها بالمقارنة بالخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية وانشطتها الائتمانية من: المشاركة، والمرابحة، والمضاربة قدمت مفهوم جديد في التعاملات الائتمانية المصرفية العالمية الامر الذي يستحق الاهتمام والدراسة لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على التنمية الاقتصادية.

فخدمات المصارف المتعلقة بتجميع المدخرات من فئات المدخرين متوسطي ومنخفضي الدخل ومن غير المتعاملين بالفائدة المصرفية الى جانب ممارسة الاستثمار المباشر سوف تؤدي الى تحقيق الاهداف التنموية المرجوة في الاقتصادات النامية ذات التوجه الاسلامي، وهو ما يجعل من المصارف مؤسسات ذات اهمية كبرى في اقتصادات الدول التي تفتقر الى تجميع المدخرات بأسلوب يأخذ بنظر الاعتبار التقاليد والقيم الدينية السائدة.

لقد اعتبر تمويل التنمية الاقتصادية من أهم المعيقات التي تعمل احياناً على فشل السياسات الاقتصادية الانمائية في الدول، ويقوم القطاع المصرفي بدور حيوي في تمويل الاقتصاد لأي دولة، لذا حدوث نمو في القطاع الاقتصادي سيؤدي بدوره إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي للدولة، فهو يعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلي في الدولة، خاصة بالمراحل الأولى للإقتصاد، ويتضح دور القطاع المصرفي في التنمية من خلال ما يقدمه من تمويل لتكوين رأس المال للمشاريع في كافة المجالات كالصناعة والتجارة والزراعة، وقدرته أيضاً على حشد الودائع حيث يقوم بدور الوسيط بين المقرضين والمودعين، وتقديم الودائع للجمهور على شكل قروض تساعد في نمو الاقتصاد اذ تقدم لإقامة المشاريع الاستثمارية، التي ستؤدي إلى خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمثل مشكلة الدراسة بصورة اساسية في الوقوف على دور صيغ التمويل المختلفة في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا، ويكمن ايجاز المشكلة في الاسئلة التالية:

إلى أي مدى يساهم القطاع المصرفي ليبيا في تمويل التنمية الاقتصادية؟

ومنه تتفرع الاسئلة الفرعية التالية:

1ـ ما الأهداف التي تسعى المصارف التجارية العاملة في ليبيا إلى تحقيقها من خلال أنشطتها التمويلية المختلفة؟

2ـ هل لصيغ التمويل دور فعال في الاقتصاد ام انه لا يؤدي أي دور لخدمة التنمية الاقتصادية؟

3ـ كيف يمكن للائتمان المصرفي ان يؤثر على التنمية الاقتصادية؟

أهداف الدراســـة:

1ـ التعرف على اهمية القطاع المصرفي ليبيا ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية.

2ـ تحديد اهم العوامل المؤثرة على حجم الإئتمان المصرفي.

3ـ محاولة الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي في تمويل التنمية الإقتصادية.

4ـ التعرف على أنواع صيغ التمويل التي يعتمد عليها القطاع المصرفي االليبي في التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

ترجع اهمية الدراسة إلى أنه يعتبر من البحوث التي تعالج مشكلة عصرية فعلى الرغم من تعدد البحوث التي تناولت التمويل المصرفي الاسلامي الا أنه مازال مجالاً حقيقياً لابراز مزيد من البحوث فيه، خصوصاً بعد التأكد من عجز المصارف التقليدية عن دورها في احداث التنمية الاقتصادية، وكذلك يكتسب البحث أهميته كونه يعالج موضوعاً على جانب كبير من الاهمية في التنمية الاقتصادية.

فرضيات الدراسة:

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية :

1. سياسة الائتمان التي يعتمد عليها الجهاز المصرفي تؤدي الى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية.

2. عدم توافر الضمانات الكافية يؤدي الى رفض منح التسهيلات الائتمانية.

منهجية الدراسة:

تم استخدام عدة مناهج من مناهج البحث العلمي بحيث يحصل بينها تآزراً منهجياً يعمل على تحقيق الاهداف التي قامت عليها هذه الدراسة، وتمثلت هذه المناهج في:

1- المنهج الوصفي والتحليلي: لوصف متغيرات الدراسة من حيث اعلى قيمة واقل قيمة والمتوسط الحسابي.

2- المنهج الاستنباطي: للتعرف على طبيعة مشكلة هذه الدراسة وصياغة فروض الدراسة.

3- المنهج التاريخي : لاستعراض الدراسات السابقة وتحديد الاطار الفكري والعلمي في مجال الدراسة.

مصادر جمع البيانات:

1. المصادر الأولية: الاستبيان.
2. المصادرالثانوية : الكتب والمراجع والدوريات والتقارير السنوية ومواقع الانترنت ذات العلاقة بالموضوع.

ثانياً ـ الدراسات السابقة:

1. **احمد (2006)[1]** ، " هدفت هذه الدراسة الى مناقشة وتقييم دور المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين باعتبارها ظاهرة مصرفية جديدة في تمويل التنمية الاقتصادية للفترة (1969 - 2000) باستخدام التحليل المالي والنسب المئوية لبيانات الميزانية المجمعة لهذه المصارف، كما تم توزيع استمارتين الاولى على الادارات العامة لهذه المصارف والثانية على جميع العاملين في الاقسام الفنية بالمصارف الاسلامية العاملة في فلسطين بالضافة الى بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الاسلامية. ومن اهم نتائج الدراسة ان موجودات وودائع وتوظيفات المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين على الرغم من نموها بمعدلات مرتفعة الا انها تمثل نسبة ضئيلة من مثيلاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني حيث تحظى المعاملات غير الاسلامية نسبة أكثر في المعاملات المصرفية. اوصت الدراسة بضرورة سعي هذه المصارف الى زيادة وتوسيع حزمة تمويلاتها للقطاعات الانتاجية والمشروعات الاقتصادية الحيوية، لاسيما للمشروعات التنموية وتعتبر ركيزتها الاساسية قطاعي الصناعة والزراعة.

2. **نوال (2005م)** [2] هدفت الدراسة الى ادراك مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها ، عرض اسلوب التمويل المصرفي الذي اعتمده الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال مرحلتين اساسيتن هما: مرحلة التخطيط المركزي ومرحلة الانفتاح، جاءت الدراسة لإختبار الفرضية القائلة: إلى أي مدى يساهم النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الإقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. اعتمدت الدراسة مزيج من المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي .وخرجت الدراسة بنتائج أهمها القطاع المصرفي يسهم بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي الجزائري. خرجت الدراسة بتوصيات اهمها، تعزيز سوق القروض المصرفية (بدون فوائد) وتقليص كلفة الوسائط المصرفية فمن اجل تطوير النظام المصرفي اقترح ان تقدم المصارف قروضاً ميسرة للشباب خاصة المتخرجين من المعاهد والجامعات وهذا عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عن طريق بذل جهود إضافية لذلك والعمل على تفادي انخفاض القدرة الشرائية للمدخرات نتيجة ارتفاع الاسعار.

3. **الرفيق (2007)** [3] هدفت الدراسة الى دراسة مصادر التمويل بشكل عام والتمويل المصرفي بشكل خاص دراسة أهمية الجهاز المصرفي ، والتعرف على دور المصارف الاسلامية في التنمية دراسة قياسية لأثر الاستثمارات المصرفية الاسلامية واجمالي اصول المصارف الاسلامية على الانفاق الحكومي. اختبرت الدراسة الفرضية هل ادت هذه البنوك دورها ام لا، ام انها تقوم بالعمل فقط من أجل الربح ولا تختلف في دورها عن دور البنوك التجارية. وخرجت الدراسة ببعض النتائج اهمها ان اجمالي استثمارات المصارف الاسلامية متوافقة مع النظرية الاقتصادية حيث تربط الاستثمارات بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي . أوصت الدراسة بأهمية دمج بعض المصارف الاسلامية مع بعضها البعض أو دمجها مع مصارف اسلامية خارجية حتى تكون قادرة على التمويل للمشروعات ذات الاجل الطويل وبالتالي تسهم في عملية التنمية.

4. **يوسف (2010)** [4] تهدف هذه الدراسة إلى تطوير النشاطات الاستثمارية في البلد وذلك من خلال تطوير حجم المدخرات الوطنية المختلفة ويتطلب تحقيق ذلك تطوير النظام المصرفي ، بحيث يساهم في تشجيع المدخرات الوطنية، بهدف تشجيع النشاط الاستثماري في البلد وتنمية الاقتصاد الوطني بعيداً عن الشروط، التي تفرضها

المؤسسات المالية الدولية، تقديم مقترحات تخدم سياسة الدولة. وقدمت الدراسة اجابة على السؤال: هل توجد علاقة ارتباط قوية بين الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي، وكذلك علاقة ارتباط قوية بين الودائع المصرفية والاستثمار.
خرجت الدراسة بعدة نتائج اهمها: هناك علاقة ارتباط قوية بين الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي، كما أنه هناك علاقة ارتباط قوية بين الودائع المصرفية، وحقوق القطاع المصرفي على القطاع الخاص، والموجودات الاجنبية من جهة، والناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى . اوصت الدراسة بتطوير الآليات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .

5. **سارة (2021)** [5]هدفت الدراسة لمعرفة قدرة المصارف الاسلامية على المساهمة الفعالة في تنمية الاقتصاد وجاوبت الدراسة على هل نسبة مساهمة القطاع الخاص في تمويل التنمية بالمقارنة مع إجمالي التمويل المصرفي الممنوح من قبل القطاع المصرفي يعتبر كافي وخرجت الدراسة بعدة نتائج اهمها: تتبع المصارف الاسلامية أدوات وصيغ متعددة في تمويل المشروعات كالمشاركة والمرابحة وغيرها. واوصت الدراسة بتأهيل وتدريب الموظفين على احكام ومقاصد الشرع وفقه المعاملات المصرفية ودراسة الاسس الشرعية للتطبيق السليم للأدوات والصيغ الاستثمارية المختلفة، وزيادة راس المال المدفوع حتى يستطيع البنك ان يقدم مزيد من التمويل وينافس المصارف الاجنبية.

6. **طارق (2022م)** [6] تناولت هذه الدراسة أثر الجهاز المصرفي الليبي في تعبئة المدخرات من خلال دراسة تحليلية لمصرف الساحل والصحراء. تمثلت مشكلة الدراسة في انخفاض او تدني نسبة التسهيلات التي يقوم المصرف بمنحها الى المستثمرين، مما يؤثر ذلك بالسالب على القطاعات الاقتصادية وتسعى هذه الدراسة في محاولة الاجابة للتساؤل التالي هل هناك دور للودائع الموجودة في المصرف في زيادة التنمية الاقتصادية، وعليه افترضت الدراسة ان سياسة الائتمان التي يعتمد عليها الجهاز المصرفي تؤدي إلى زيادة منح التسهيلات، وعدم توافر الضمانات الكافية يؤدي الى رفض منح التسهيلات الائتمانية،
توصل الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أنه يوجد حد أقصى للتسهيلات الممنوحة للزبائن، وعدم وجود ثقة بين المصارف والزبائن من الأسباب الرئيسية لرفض التسهيلات . خرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها: ضرورة ان يكون لدى العميل

النية الصادقة في سداد التسهيل الذي تحصل عليه حتى يتاح له الفرصة للحصول على تسهيلات أخرى، ضرورة التوسع في منح التسهيلات.

المبحث الثالث ـ الاطار النظري ــ مصادر التمويل:

إن التمويل بوصفه يدخل ضمن اهتمامات النظرية الاقتصادية، فهو يركز على وصف وتحليل أساليب التمويل المتعددة، ويعرف التمويل بأنه فن أو علم أو نظام معالجة القضايا المالية في الدولة أو الشركة وتدبير الاموال وتنظيم إدارتها[7]

1ـ مجموعة الاعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع[8]

2ـ توفير الالتزامات المالية للمشاريع والخطط[9]

3ـ وظيفة ادارية تقوم بتحديد الموارد المالية ورصد الارقام المطلوبة للقيام بنشاط ما في المنشأة لتحقيق هدف محقق مسبقاً[10]

4ـ البحث عن طرق مناسبة للحصول على الاموال والاختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الافضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية التزامات المؤسسة المالية[11]

من خلال التعريفات السابقة يتضح ان التمويل هو عملية تجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة وهذا بصفة دائمة ومستمرة عن طريق المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة.

انواع مصادر التمويل

أولا ـ التمويل الذاتي:

1. مفهوم التمويل الذاتي:

تقوم معظم الشركات الاستثمارية وبشكل أساسي بالاعتماد على التمويل الذاتي وخصوصاً أثناء مرحلة النمو، حيث يساهم التمويل الذاتي وبشكل مباشر في تخفيض درجة الإعتماد على التمويل الخارجي، وفي نفس الوقت يقوم التمويل الذاتي بتشجيع وسائل

التمويل الخارجية على تمويل الشركة أو زيادة رأس المال عن طريق طرح الأسهم .

يعرف التمويل الذاتي بأنه تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للشركة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية[12]

كذلك يعرف التمويل بأنه تمثيل للثروة التي بحوزة المؤسسة المالية. وهو تحقيق الاستثمارات بفضل الموارد الداخلية للمؤسسة والتي عادةً ما تُكون الأرباح المحققة. وهو أيضاً إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة، وبذلك تفادي زيادة رأس المال سواء كان من أصحابها أو الغير. هو عبارة عن مفهوم يبين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها[13]

من خلال التعريفات السابقة يتضح بأن التمويل الذاتي هو درجة إعتماد الشركة على صافي الأرباح الناتجة عن أنشطتها الاستثمارية المختلفة في تمويل أنشطة استثمارية أخرى دون الإعتماد على المصادر الخارجية، مما يساهم في تخفيض درجة مخاطر التمويل.

2. محددات التمويل الذاتي:

إن المفهوم الدقيق للتمويل الذاتي يتوقف على معرفة المكونات الأساسية للتدفقات المالية من خلال منظور مباشر ومنظور غير مباشر.

أ ـ المنظور المباشر، وهو عبارة عن الأرباح المتحققة من الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة بعد خصم التدفقات الوهمية المتمثلة في، المخصصات والإستهلاكات والمؤونات.

ب ـ المنظور الغير مباشر، وهو عبارة عن التدفقات النقدية الحقيقية والمتحققة من طرف الشركة.

3. مراحل تكوين التمويل الذاتي:

ينطلق تكوين التمويل الذاتي من:

اـ الإيرادات التي تم الحصول عليها، حيث تعفي الإستهلاكات ، وينتج بذلك مؤشر القيمة المضافة.

ب ـ مؤشر القيمة المضافة يساعد في تحديد سياسية التمويل ومدى قدرة الشركة في التحكم في استهلاكها وعلاقتها مع مقدمي الخدمات الخارجية.

ج ـ تستخدم القيمة المضافة في تغطية كافة المصاريف، ويبقى الفائض الإجمالي للاستعمال.

دـ يعبر الفائض الإجمالي عن القدرة على توليد موارد مالية إضافية تساهم في تغطية المصاريف المالية وكذلك الضرائب التي تدفع على الأرباح.

المراحل السابقة تعبر عن التدفقات النقدية الحقيقية قبل توزيع الأرباح، مما يدل على قدرة التمويل الذاتي على القيام بواجباته تجاه المساهمين، وكذلك إمكانية إعادة استثمار الفوائض المالية

4. أنواع التمويل الذاتي:

أ ــالتمويل الذاتي الذي يهدف إلى ضمان استقرار بقاء الشركة من خلال المخصصات والإستهلاكات التي تضمن الموارد الضرورية للاستثمار في النشاط الأساسي للشركة، كما يعتمد على المخصصات والمؤونات في مواجهة تدهور الأصول.

ب ـ التمويل الذاتي الذي يهدف إلى تحقيق النمو في الشركة من خلال صافي الأرباح بعد التوزيع، حيث تمول إستراتيجيات النمو عن طريق إستراتيجيات التنويع والتميز والتدويل.

المبحث الرابع ـ إجراءات الدراسة الميدانية:

يتناول هذا المبحث وصفاً لمنهج الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وكذلك تصميم ادوات القياس المستخدمة وطرق اعدادها ، كما يتضمن هذا المبحث تقييم أدوات القياس للتأكد من صلاحيتها ومدى تطبيقها بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولا ـ مجتمع وعينة الدراسة:

1. مجتمع الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في البنوك التجارية والبالغ عددهم (200) موظف والفروع هي :

1/المصرف التجاري .
2/ فرع شمال أفريقيا
3/مصرف الصحاري
5/ مصرف الجمهورية
6/ المصرف الإسلامي الليبي
7/ مصرف النوران

2/ عينة الدراسة.

لتحديد عينة الدراسة قام الباحثين بحصر جميع العاملين في بنك البنوك التجارية في طرابلس وذلك بالاستعانة بإدارة شئون العاملين والإفراد بالبنكوك لتحديد مفردات الدراسة والحصول على بيانات دقيقة عن عدد موظفي البنك وباستخدام معادلة ريتشارد التالية تم تقدير حجم العينة من مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (200) مفردة

وعلية يصبح حجم العينة المناسبة (130) مفردة وتمثل نسبة (65)% من المجتمع موضع الدراسة

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N}\left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$$

N = حجم المجتمع

Z = الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96

D = نسبة الخطأ

عليه تم توزيع عدد (130) استمارة على مجتمع الدراسة وتم استرداد عدد(118) بنسبة استرداد بلغت (90.7)% وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (1/3) الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	130	%100
الاستبيانات التي تم إرجاعها	118	%90.7
الاستبيانات التي لم يتم إرجاعها	12	%9.3
الاستبيانات غير صالحة للتحليل	0	0
الاستبيانات الصالحة للتحليل	118	%90.7

من خلال البيانات العامة التي تم جمعها عن المبحوثين بواسطة القسم الأول من الاستبانة، وباستخدام التكرارات الإحصائية تم تحديد خصائص عينة الدراسة، وذلك بهدف التعرف على صفات مجتمع المبحوثين من حيث التركيبة العلمية والعملية والاجتماعية، حيث إن هذه الصفات تمثل متغيرات قد يؤثر تغيرها في نتيجة هذه الدراسة إذا ما أعيد تطبيقها في وقت لاحق، وكذلك قد يؤثر تغيرها في نتائج الدراسات المماثلة إذا ما طبقت على نفس مجتمع هذه الدراسة واتخذت نتيجة هذه الدراسة كمحك لنتائجها . وفيما يلي توزيع عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية:

1. العمر

جدول رقم (2/3) التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة%
أقل من 40 سنة	63	53.4
40 وأقل من 60 سنة	49	41.5
60 فأكثر	6	5.1
المجموع	118	%100

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2023م.

شكل رقم (1/3) التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير العمر

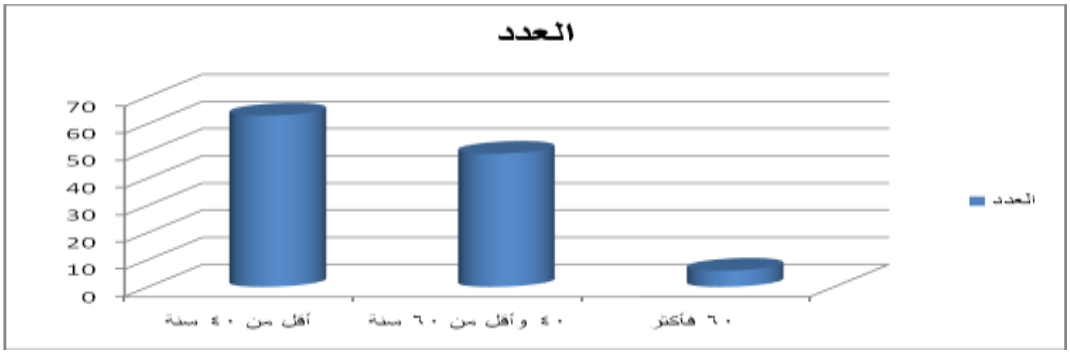

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2023م.

يتضح من الجدول(2/3) والشكل رقم (1/3) أن إفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم (أقل من 40 سنة) يبلغ عددهم (63) بنسبة (53.4) % بينما بلغ عدد الذين تتراوح أعمارهم ما بين (40-60) سنة (49) بنسبة(41.5) % إما أفراد العينة والذين تتراوح أعمارهم ما بين (60 سنة فأكثر) سنة فقد بلغ عددهم (6) بنسبة (5.1) %. يتضح من ذلك أن غالبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بن (أقل من 40 سنة) سنه حيث بلغت نسبتهم(53.4) % مما يدل على جودة العينة وقدرة أفرادها على فهم عبارات الاستبانة والإجابة عليها.

2. المؤهل العلمي

جدول رقم (3/3) التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالوريوس	47	39.8
دبلوم عالي	12	10.2
ماجستير	41	34.7
دكتوراه	18	15.3
أخرى	0	0
المجموع	118	%100

شكل رقم (2/3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي

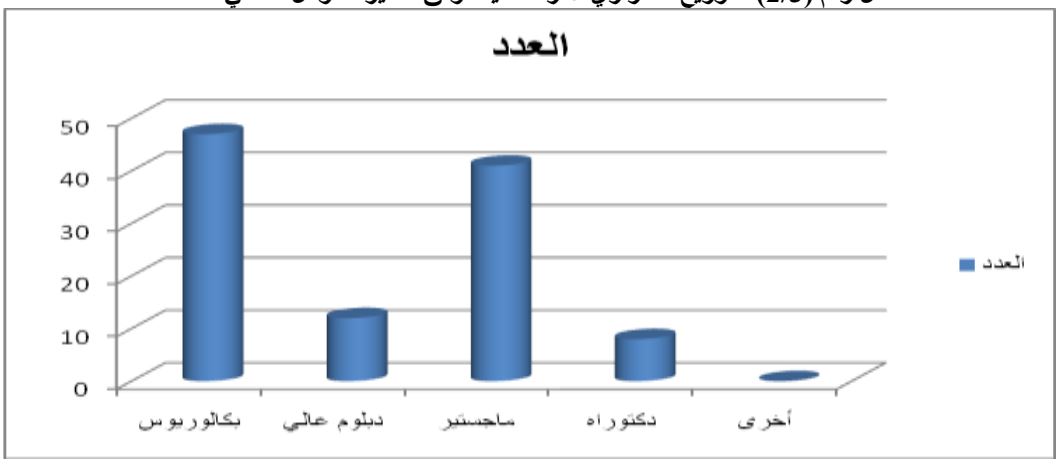

يتضح من الجدول رقم (3/3) والشكل رقم (2/3) أن أفراد العينة من المستوى التعليمي (الجامعي) بلغ عددهم (47) بنسبة (39.8) %، بينما بلغت نسبة أفراد العينة من المستوى التعليمي فوق الجامعي (دبلوم ، ماجستير ، دكتوراه) (60.2)% . ويتضح من ذلك أن جميع أفراد العينة ممن يحملون درجات جامعية وفوق الجامعية حيث بلغت نسبتهم (100)% مما يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

3. التخصص الأكاديمي

جدول رقم (4/3) التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص الأكاديمي

التخصص	العدد	النسبة %
اقتصاد	25	21.2
أدارة إعمال	29	24.6
محاسبة	26	22
علوم مصرفية وتمويل	18	15.3
نظم معلومات محاسبية	4	3.4
إحصاء	5	4.2
أخرى	11	9.3
المجموع	118	%100

مصدر: إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2023م.

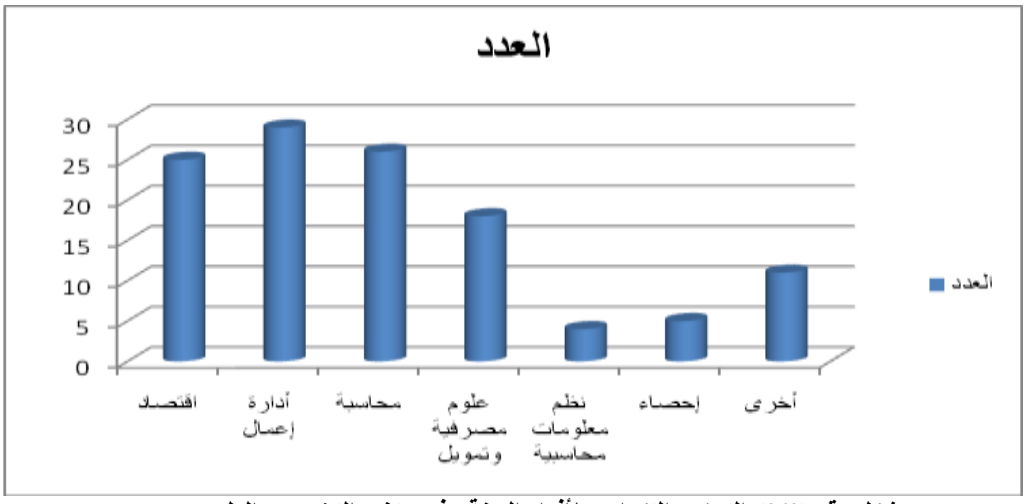

شكل رقم (3/3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص العلمي

يتضح من الجدولأن غالبية أفراد العينة من تخصص الاقتصاد والعلوم المصرفية حيث بلغت نسبتهم في العينة (36.5)% بينما بلغت نسبة أفراد العينة من تخصص إدارة الإعمال (24.6)% أما أفراد العينة من تخصص المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية فقد بلغت نسبتهم.(25.4)% بينما بلغت نسبة المتخصصين في الإحصاء والتخصصات الأخرى في العينة(13.5)% من اجمالى العينة المبحوثة.

4. المسمى الوظيفي

جدول رقم (5/3) التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
موظف	54	45.8
رئيس قسم	38	32.2
مدير مصرف	2	1.7
مدير أدارة	5	4.2
أخرى	19	16.1
المجموع	118	%100

شكل رقم (4/3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المسمى الوظيفي

يتضح من الجدول رقم (5/3) والشكل رقم (4/3) أن غالبية أفراد العينة من الموظفين حيث بلغت نسبتهم في العينة (45.8)% بينما بلغت نسبة أفراد العينة من رؤساء الأقسام (32.2)% أما المدراء (مدير مصرف ، مدير أدارة) فقد بلغت نسبتهم (5.9)% بينما بلغت نسبة أفراد العينة من المسميات الوظيفية الأخرى (16.1)% من اجمالى العينة المبحوثة.

5. سنوات ألخبره

جدول رقم(6/3) التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة%
أقل من 5 سنوات	17	14.4
5-10 سنوات	18	15.2
10-15 سنه	29	24.6
15-20 سنة	25	21.2
20 سنة فأكثر	29	24.6
المجموع	118	%100

شكل رقم (5/3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

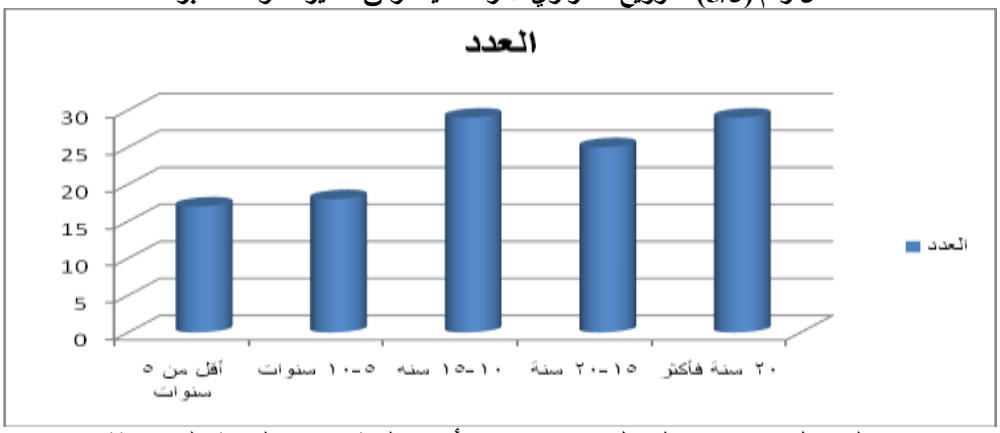

يتضح من الجدول (6/3) والشكل رقم (5/3) أن غالبية إفراد العينة المبحوثة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (10-20 سنة) حيث بلغت نسبتهم (45.8) % من إفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (أقل من 5 سنوات) (14.4) % إما أفراد العينة والذين تتراوح خبرتهم ما بين(20 سنة فأكثر) فقد بلغت نسبتهم (24.6) %. من اجمالى العينة المبحوثة

ثانياً ـ وصف أداة الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على وسيله الاستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة وتحقيقاً للغرض السابق للاستبانة قام الباحث بتصميم استمارة تهدف إلى قياس رأى أفراد العينة المبحوثة حول موضوع الدراسة. وتتكون الاستمارة من قسمين:

القسم الأول: يشتمل على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهى البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهى: (العمر، المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، المسمى الوظيفي ، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: شمل بيانات الدراسة الأساسية: وهى المحاور والتي من خلالها يتم التعرف على متغيرات الدراسة . ويشتمل هذا القسم على أربعة محاور وعدد (23) عبارة تمثل محاور الدراسة وفقاً لما يلي:

المحـــــــــور الأول : يقيس فرضية الدراسة الأولى: (سياسة الائتمان التي يعتمد عليها الجهاز المصرفي الإسلامي تؤدى إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية) ويشتمل على عدد (6) عبارات.

المحـــــــــور الثاني: يقيس فرضية الدراسة الثانية (عدم توافر الضمانات الكافية يؤدى إلى رفض منح التسهيلات المصرفية) ويشتمل على عدد (5) عبارات.

ثالثاً ـ مقياس الدراسة:

كما تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسى (Likart Scale)، فى توزيع اوزان اجابات أفراد العينة والذى يتوزع من اعلى وزن له والذى اعطيت له (5) درجات والذى يمثل فى حقل الاجابة (أوافق بشدة) الى أدنى وزن له والذى اعطى له (1) درجة واحدة وتمثل فى حقل الاجابة (لا أوافق بشدة) وبينهما ثلاثه اوزان . وقد كان الغرض من ذلك هو اتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الاجابه الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة. كما هو موضح في جدول رقم (1).

جدول رقم (7//3) مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	من80 % فأكثر	درجة موافقة مرتفعة جداً
أوافق	4	من 70 إلى أقل من 80%	درجة موافقة مرتفعة
محايد	3	50 إلى اقل من 70%	درجة موافقة متوسطة
لا أوافق	2	20 إلى أقل من 50 %	درجة موافقة منخفضة
لا أوافق بشدة	1	أقل من 20%	درجة موافقة منخفضة جداً

وعليه يصبح الوسط الفرضي للدراسة:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات (5+4+3+2+1)/ 5=(5/15) =3) وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه إذا ذادت متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة .

رابعاً ـ اختبارات الصدق والثبات على أداة الدراسة :

وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات وذلك على النحو التالي:

1. صدق أداة الدراسة :

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس

سواء كانت عشوائية أو منتظمة ، وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كل من :

أ. اختبار صدق محتوى المقياس(content validity)

بعد أن تم الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقاييس الدراسة وحتى يتم التحقق من صدق محتوى أداة الدراسة والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (5) خبيراً ومحكماً في مجال موضوع الدراسة كما هو موضح في الملحق رقم(2)، وقد طلب من المحكمين إبداء أرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف.وبعد أن تم استرجاع الاستبيان من جميع الخبراء تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليه، مثل تعديل محتوى بعض الفقرات ، وتعديل بعض الفقرات لتصبح أكثر ملائمة ، وحذف بعض الفقرات وتصحيح أخطاء الصياغة اللغوية .

وقد اعتبر الباحث الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المشار إليها بمثابة الصدق الظاهري ، وصدق المحتوى للأداة واعتبر الباحث أن الأداة صالحة لقياس ما وضعت له. وبذلك تمَّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية (انظر ملحق).

ب. الصدق البنائي(construct validity)

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وكل محور من محاورها ومدى ارتباط هذه الفقرات المكونة لها مع بعضها البعض والتأكد من عدم التداخل بينها ، وتحقق الباحث من ذلك بإيجاد معاملات الارتباط معامل ارتباط سبيرمان والجداول التالية توضح ذلك:

المحور الأول: سياسة الائتمان التي يعتمد عليها الجهاز المصرفي الإسلامي تؤدى إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية.

جدول رقم (8/3) نتائج اختبار الصدق لمقياس عبارات الفرضية الأولى

العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1/توجد سياسات مكتوبة ومطبقة لدى المصارف لمنح التسهيلات	0.71	0.000
2/ الطلبات المقدمة للحصول على التسهيلات تتم بشكل اعتيادي مع الزبائن	0.67	0.000
3/ هناك مرونة وانفتاح في عملية فتح التسهيلات بالمصارف	0.61	0.000
4/ يؤخذ العائد والمخاطر عند منح التسهيلات	0.62	0.000
5/ تحديد حد أقصى للتسهيلات الممنوحة للزبائن يقلل من فرص النمو	0.75	0.000
6/ صيغ التمويل المصرفي الاسلامي لها دور في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية	0.65	0.000

الجدول (8/3) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والذي يبين أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات دالة عن مستوى معنوية (0.05) حيث نجد أن جميع قيم مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة (0.05) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات محور الفرضية الأولى (سياسة الائتمان التي تعتمد عليها الجهاز المصرفي تؤدى إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية) تتمتع بالصدق الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

المحور الثاني ـ عدم توافر الضمانات الكافية يؤدى إلى رفض منح التسهيلات المصرفية :

جدول رقم (9/3) نتائج اختبار الصدق لمقياس عبارات الفرضية الثانية

العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1/ عدم وجود ضمانات كافية يقلل منح التسهيلات	0.63	0.000
2/ عدم رغبة المصرف في التوسع في فتح التسهيلات	0.69	0.000
3/ عدم وجود الثقة بين المصارف والزبائن من الأسباب الرئيسية لرفض التسهيلات	0.62	0.000
4/ عدم تقديم الزبون لدراسة جدوى وميزانيات مدققة يؤدى إلى رفض التسهيلات	0.61	0.000
5/ المبالغة في الضمانات المطلوبة تؤثر سلبا" على التنمية الاقتصادية	0.67	0.000

المصدر : إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2023م.

الجدول (9/3) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والذي يبين أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات دالة عن مستوى معنوية (0.05)

حيث نجد أن جميع قيم مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة (0.05) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات محور الفرضية الثانية (عدم توافر الضمانات الكافية يؤدى إلى رفض منح التسهيلات المصرفية) تتمتع بالصدق الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

المحـــــــور الثالث ـ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضمانات المطلوبة لمنح القروض والربحية :

2. اختبار الثبات :

يقصد بالثبات أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة)[14]، في نفس الظروف والشروط وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعنى الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وبالتالي كلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة الفأ كرنباخ للتأكد من الاتساق الداخلي للمقاييس ، وقد اعتمدت الدراسة لاختبار ثبات أداة الدراسة على معامل ألفا كرنباخ (Cronbach,s Alpha)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل ألفا كرنباخ تعني زيادة مصداقية البيانات ، كما أن انخفاض القيمة عن (60%) دليل على انخفاض الثبات الداخلي.

وفيما يلي نتائج اختبار الثبات لمحاور الدراسة:

المحور الأول:

جدول رقم (10/3) نتائج اختبار ألفا كرنباخ لمقياس عبارات المحور الأول

العبارات	ألفا كرنباخ
1/توجد سياسات مكتوبة ومطبقة لدى المصارف لمنح التسهيلات	0.87
2/ الطلبات المقدمة للحصول على التسهيلات تتم بشكل اعتيادي مع الزبائن	0.86
3/ هناك مرونة وانفتاح في عملية فتح التسهيلات بالمصارف	0.88
4/ يؤخذ العائد والمخاطر عند منح التسهيلات	0.87
5/ تحديد حد أقصى للتسهيلات الممنوحة للزبائن يقلل من فرص النمو	0.86
6/ صيغ التمويل المصرفي الاسلامي لها دور في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية	0.87
اجمالي العبارات	0.89

من الجدول (10/3) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفأ كرنباخ لجميع عبارات المحور الأول اكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى (0.89) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس **محور الفرضية الأولى** تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

المحور الثاني:

جدول رقم (11//3) نتائج اختبار ألفا كرنباخ لمقياس عبارات المحور الثاني

العبارات	ألفا كرنباخ
1/ عدم وجود ضمانات كافية يقلل منح التسهيلات	0.63
2/ عدم رغبة المصرف في التوسع في فتح التسهيلات	0.69
3/ عدم وجود الثقة بين المصارف والزبائن من الأسباب الرئيسية لرفض التسهيلات	0.62
4/ عدم تقديم الزبون لدراسة جدوى وميزانيات مدققة يؤدى إلي رفض التسهيلات	0.61
5/ المبالغة في الضمانات المطلوبة تؤثر سلبا" على التنمية الاقتصادية	0.67
اجمالي العبارات	0.72

من الجدول (11/3) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفأ كرنباخ لجميع عبارات المحور الثاني اكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى (0.72) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس محور الفرضية الثانية

تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

خامساً: أساليب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

1. **اختبار الصدق** حيث تم استخدام كل من**:**

أ. اختبار الصدق الظاهري.

ب. اختبار الصدق البنائي**.**

2. اختبار الثبات واعتمدت الدراسة على - معادلة ألفا-كرونباخ (Cronbach's Alpha).

3. أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال:

أ. التوزيع التكراري لعبارات فقرات الاستبانة :

وذلك للتعرف على التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على عبارات فروض الدراسة.

ب. **الوسط الحسابي الموزون**:

تم اعتماد هذا الأسلوب الاحصائى لوصف أراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية ،وهو أكثر عمومية من الوسط الحسابي ، حيث أن الوسط الحسابي الاعتيادي يعد حالة خاصة من الوسط الحسابي المرجح عندما ينظر إلى كافة المفردات بنفس الأهمية (الوزن).

ج. الانحراف المعياري

تم استخدام هذا المقياس لمعرفة مدى التشتت في أراء المستجيبين قياسا" بالوسط الحسابي المرجح .

4. اختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق :

وتم استخدام هدا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك أنة إذا كانت قيمة (كاى تربيع) المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم وهذا يعنى (وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة ايجابية). إما إذا كانت قيمة (كاى تربيع) عند مستوى معنوية اكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية .

3.2تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

يشتمل هذه الجزء من الدراسة تحليل لمحاور الدراسة الأساسية وذلك لمناقشة فروض الدراسة من خلال إتباع الخطوات التالية:

1. التوزيع التكراري النسبي لإجابات الوحدات المبحوثة على عبارات الدراسة

وذلك من خلال تلخيص إجابات أفراد العينة على عبارات محاور الدراسة المختلفة في شكل أرقام ونسب مئوية.

2. التحليل الاحصائى لعبارات الدراسة :

وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة اكبر من الوسط الفرضي (3)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي. وإذا كان الانحراف المعياري للعبارة يقترب من الواحد الصحيح فهذا يدل على تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات.

3. **اختبار (كاى تربيع) :**

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين على عبارات الدراسة يتم اختبار الفروق بين الوسط الحسابي للعبارات ومقارنتها بالوسط الفرضي للدراسة (3).

عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى :

(سياسة الائتمان التي يعتمد عليها الجهاز المصرفي الاسلامي تؤدى إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية)

أولا ـ التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولـــــى:

وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات التي توضح أن سياسة الائتمان التي يعتمد عليها الجهاز المصرفي تؤدى إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية:

جدول رقم (12//3)التوزيع التكراري لعبارات محور الفرضية الأولى

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/ توجد سياسات مكتوبة ومطبقة لدى المصارف لمنح التسهيلات	45	38.1	55	46.6	13	11	5	4.2	0	0
2/ الطلبات المقدمة للحصول على التسهيلات تتم بشكل اعتيادي مع الزبائن	22	18.6	80	67.8	16	13.6	0	0	0	0
3/ هناك مرونة وانفتاح في عملية فتح التسهيلات بالمصارف	19	16.1	58	49.2	20	16.9	21	17.8	0	0
4/ يؤخذ العائد والمخاطر عند منح التسهيلات	23	19.5	59	50	27	22.9	6	5.1	3	2.5
5/ تحديد حد أقصى للتسهيلات الممنوحة للزبائن يقلل من فرص النمو	22	18.6	51	43.2	23	19.5	17	14.4	5	4.2
6/ صيغ التمويل المصرفي لها دور في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية	54	45.8	55	46.6	6	5.1	2	1.7	1	0.8

يتضح من الجدول ما يلي:

ـ يتبين من العبارة رقم (1) أن نسبة (84.7)% من أفراد العينة يوافقون على وجود سياسات مكتوبة ومطبقة لدى المصارف لمنح التسهيلات بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (4.2)% أما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11) %.

ـ يتبين من العبارة رقم (2) أن نسبة (86.4)% من أفراد العينة يوافقون على أن الطلبات المقدمة للحصول على التسهيلات تتم بشكل اعتيادي مع الزبائن بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0)% أما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.6) %.

ـ يتبين من العبارة رقم (3) أن نسبة (65.3)% من أفراد العينة يوافقون على أن **هناك مرونة وانفتاح في عملية فتح التسهيلات بالمصارف** بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (17.8)% أما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.9) %.

ـ يتبين من العبارة رقم (4) أن نسبة (69.5)% من أفراد العينة يوافقون على أنه **يؤخذ العائد والمخاطر عند منح التسهيلات** بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (7.6)% أما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22.9) %.

ـ تبين من العبارة رقم (5) أن نسبة (61.8)% من أفراد العينة يوافقون على أن **تحديد حد أقصى للتسهيلات الممنوحة للزبائن يقلل من فرص النمو** بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (18.6)% أما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.5) %.

ـ يتبين من العبارة رقم (6) أن نسبة (92.4)% من أفراد العينة يوافقون على أن **صيغ التمويل المصرفي الاسلامي لها دور في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية** بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.5)% أما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5.1)%.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس محور الفرضية الأولى وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم . وذلك على النحو التالي :

جدول رقم (13//3) الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الأولى

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة	الترتيب
1/ توجد سياسات مكتوبة ومطبقة لدى المصارف لمنح التسهيلات	0.794	4.19	%83.8	مرتفعة جدا	2
2/ الطلبات المقدمة للحصول على التسهيلات تتم بشكل اعتيادي مع الزبائن	0.567	4.05	%81.0	مرتفعة جدا	3
3/ هناك مرونة وانفتاح في عملية فتح التسهيلات بالمصارف	0.957	3.64	%72.8	مرتفعة	5
4/ يؤخذ العائد والمخاطر عند منح التسهيلات	0.904	3.79	%75.8	مرتفعة	4
5/ تحديد حد أقصى للتسهيلات الممنوحة للزبائن يقلل من فرص النمو	1.08	3.58	%71.6	مرتفعة	6
6/ صيغ التمويل المصرفي الاسلامي لها دور في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية	0.732	4.35	%87.0	مرتفعة جدا	1
اجمالى العبارات	0.839	3.93	78.6%	مرتفعة	

يتضح من الجدول رقم (2/3/3) ما يلي:

ـ أن جميع العبارات **التي تعبر عن الفرضية الأولى** يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات التي

توضح مدى وجود بمستوى موافقة مرتفعة حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عام مقداره (3.93) وبانحراف معياري (0.839) وأهمية نسبية (78.6)% .

ـ ويلاحظ من الجدول أن العبارة (**صيغ التمويل المصرفي الاسلامي لها دور في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية**) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.35) بانحراف معياري (0.732) بأهمية نسبية مرتفعة جدا بلغت (87)%. تليها في المرتبة الثانية العبارة (**توجد سياسات مكتوبة ومطبقة لدى المصارف لمنح التسهيلات**) بمتوسط حسابي (4.19) وانحراف معياري (0.794) وبأهمية نسبية (83.8)% .

ـ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (**تحديد حد أقصى للتسهيلات الممنوحة للزبائن يقلل من فرص النمو**) حيث بلغ متوسطها (3.58) وبانحراف معياري (1.08) وأهمية نسبية بلغت (71.6)% .

ثالثاً ـ اختبار (كاى تربيع): لعبارات فرضية الدراسة الأولى :

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور الفرضية الأولى.

جدول رقم (14//3) اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الأولى

العبارات	قيمة كاى تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
1/ توجد سياسات مكتوبة ومطبقة لدى المصارف لمنح التسهيلات	59.7	3	7.81	0.000	وجود فروق
2/ الطلبات المقدمة للحصول على التسهيلات تتم بشكل اعتيادي مع الزبائن	63.5	3	7.81	0.000	وجود فروق
3/ هناك مرونة وانفتاح في عملية فتح التسهيلات بالمصارف	36.7	3	7.81	0.000	وجود فروق
4/ يؤخذ العائد والمخاطر عند منح التسهيلات	84.4	4	9.48	0.000	وجود فروق
5/ تحديد حد أقصى للتسهيلات الممنوحة للزبائن يقلل من فرص النمو	48.4	4	9.48	0.000	وجود فروق
6/ صيغ التمويل المصرفي لها دور في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية	135.4	4	9.48	0.000	وجود فروق
الإجمالي	71.4	4	9.48	0.000	وجود فروق

يتضح من الجدول ما يلي:

ـ بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الأولى (59.7) وهى أكبر من القيمة الجدولية (7.81) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.19) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة عالية جدا على العبارة (**توجد سياسات مكتوبة ومطبقة لدى المصارف لمنح التسهيلات**).

ـ بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثانية (63.5) وهى أكبر من القيمة الجدولية (7.81) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.05) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (**الطلبات المقدمة للحصول على التسهيلات تتم بشكل اعتيادي مع الزبائن**).

ـ بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثالثة (36.7) وهى أكبر من القيمة الجدولية (7.81) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.64) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على العبارة (**هناك مرونة وانفتاح في عملية فتح التسهيلات بالمصارف**).

ـ بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الرابعة (84.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.79) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على العبارة (**يؤخذ العائد والمخاطر عند منح التسهيلات**).

ـ بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الخامسة (48.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.58) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على العبارة (**تحديد حد أقصى للتسهيلات الممنوحة للزبائن يقلل من فرص النمو**).

ـ بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة السادسة (135.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (7.81) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات

دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.35) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (**صيغ التمويل المصرفي لها دور في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية**).

ـ بلغت قيمة (كاى تربيع) لجميع العبارات (71.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.93) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على اجمالى عبارات (**الفرضية الأولى**).

ملخص الفرضية الأولى:

يتضح من الجدول رقم (2/3/3) والجدول رقم (3/3/3) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات التي تقيس الفرضية الأولى للدراسة تدل على أن مستوى الاستجابة مرتفعة جداً حيث بلغ المتوسط العام لجميع العبارات (3.93) بانحراف معياري (0.839) وأهمية نسبية مقدارها (78.6)% . كما بلغت قيمة (كاى تربيع) لدلالة الفروق لجميع عبارات محور فرضية الدراسة الأولى (71.4) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة.

بناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الأولى والتي نصت (**سياسة الائتمان التي يعتمد عليها الجهاز المصرفي تؤدى إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية**) في جميع العبارات بمستوى موافقة يتراوح ما بين المرتفعه والمرتفعة جداً.

عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية :

(عدم توافر الضمانات الكافية يؤدى إلى رفض منح التسهيلات المصرفية)

أولاً ـ التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية :

فيما يلي التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات التي توضح العلاقة بين توافر الضمانات ومنح التسهيلات المصرفية في المجتمع موضع الدراسة:

جدول رقم (14//3) التوزيع التكراري لعبارات محور الفرضية الثانية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/ عدم وجود ضمانات كافية يقلل منح التسهيلات	72	61	36	30.5	3	2.5	5	4.2	2	1.7
2/ عدم رغبة المصرف في التوسع في فتح التسهيلات	14	11.9	46	39	30	25.4	21	17.8	7	5.9
3/ عدم وجود الثقة بين المصارف والزبائن من الأسباب الرئيسية لرفض التسهيلات	41	34.7	46	39	14	11.9	12	10.2	5	4.2
4/ عدم تقديم الزبون لدراسة جدوى وميزانيات مدققة يؤدى إلى رفض التسهيلات	47	39.8	44	37.3	9	7.6	17	14.4	1	0.8
5/ المبالغة في الضمانات المطلوبة تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية	37	31.4	53	44.9	13	11	10	8.5	5	4.2

يتضح من الجدول ما يلي:

ـ يتبين من العبارة رقم (1) أن نسبة (91.5)% من أفراد العينة يوافقون على أن عدم وجود ضمانات كافية يقلل منح التسهيلات بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (5.9)% أما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.5) %.

ـ يتبين من العبارة رقم (2) أن نسبة (50.9)% من أفراد العينة يوافقون على أن عدم رغبة المصرف في التوسع في فتح التسهيلات بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (23.7)% أما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (25.4)%.

ـ يتبين من العبارة رقم (3) أن نسبة (73.7)% من أفراد العينة يوافقون على أن عدم وجود الثقة بين المصارف والزبائن من الأسباب الرئيسية لرفض التسهيلات بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (14.4)% أما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.9)%.

ـ يتبين من العبارة رقم (4) أن نسبة (77.1)% من أفراد العينة يوافقون على أن عدم تقديم الزبون لدراسة جدوى وميزانيات مدققة يؤدى إلى رفض التسهيلات بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (15.2)% أما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7.6) %.

ـيتبين من العبارة رقم (5) أن نسبة (76.3)% من أفراد العينة يوافقون على أن المبالغة في الضمانات المطلوبة تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (12.7)% أما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11)%.

ثانياً ــ الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية :

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية وترتيبها وفقا" لإجابات المستقصى منهم . وذلك على النحو التالي

جدول رقم (15//3) الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الثانية

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة	الترتيب
1/ عدم وجود ضمانات كافية يقلل منح التسهيلات	0.873	4.45	%89.0	مرتفعة جداً	1
2/ عدم رغبة المصرف في التوسع في فتح التسهيلات	1.08	3.33	%66.6	متوسطة	5
3/ عدم وجود الثقة بين المصارف والزبائن من الأسباب الرئيسية لرفض التسهيلات	1.12	3.90	%78.0	مرتفعة	4
4/ عدم تقديم الزبون لدراسة جدوى وميزانيات مدققة يؤدى إلى رفض التسهيلات	1.06	4.01	%80.2	مرتفعة جداً	2
5/ المبالغة في الضمانات المطلوبة تؤثر سلبا" على التنمية الاقتصادية	1.07	3.91	%78.2	مرتفعة	3
اجمالي العبارات	1.04	3.93	%78.4	مرتفعة	

يتضح من الجدول رقم ما يلي:

ـ أن جميع العبارات التي تعبر عن الفرضية الثانية يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات التي توضح مدى وجود علاقة بين توفر الضمانات ومنح التسهيلات في المجتمع موضع الدراسة بمستوى موافقة مرتفعة حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عام مقداره (3.93) وبانحراف معياري (1.04) وأهمية نسبية (78.4)% .

ــ ويلاحظ من الجدول أن العبارة (عدم وجود ضمانات كافية يقلل منح التسهيلات) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.45) بانحراف معياري (0.873) بأهمية نسبية مرتفعة جداً

بلغت (89)%. تليها في المرتبة الثانية العبارة (عدم تقديم الزبون لدراسة جدوى وميزانيات مدققة يؤدى إلى رفض التسهيلات) بمتوسط حسابي (4.01) وانحراف معياري (1.06) وبأهمية نسبية (80.2)% .

ـ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (عدم رغبة المصرف في التوسع في فتح التسهيلات) حيث بلغ متوسطها (3.33) وبانحراف معياري (1.08) وأهمية نسبية بلغت (66.6)% .

ثالثا ـ اختبار (كاى تربيع): لعبارات فرضية الدراسة الثانية

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية.

جدول رقم (16//3) اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الثانية

العبارات	قيمة كاى تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
1/ عدم وجود ضمانات كافية يقلل منح التسهيلات	158.1	4	9.48	0.000	وجود فروق
2/ عدم رغبة المصرف في التوسع في فتح التسهيلات	38.8	4	9.48	0.000	وجود فروق
3/ عدم وجود الثقة بين المصارف والزبائن من الأسباب الرئيسية لرفض التسهيلات	58.3	4	9.48	0.000	وجود فروق
4/ عدم تقديم الزبون لدراسة جدوى وميزانيات مدققة يؤدى إلى رفض التسهيلات	73.3	4	9.48	0.000	وجود فروق
5/ المبالغة في الضمانات المطلوبة تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية	71.4	4	9.48	0.000	وجود فروق
الإجمالي	79.9	4	9.48	0.000	وجود فروق

يتضح من الجدول ما يلي:

ـ بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الأولى (158.1) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات

دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.45) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة عالية جداً على العبارة (عدم وجود ضمانات كافية يقلل منح التسهيلات).

ـ بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثانية (38.8) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.33) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (عدم رغبة المصرف في التوسع في فتح التسهيلات).

ـ بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثالثة (58.3) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.90) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على العبارة (عدم وجود الثقة بين المصارف والزبائن من الأسباب الرئيسية لرفض التسهيلات).

ـ بلغت قيمة (كاى تربيع) العبارة الرابعة (73.3) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.01) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (عدم تقديم الزبون لدراسة جدوى وميزانيات مدققة يؤدى إلى رفض التسهيلات).

ـ بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الخامسة (71.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.91) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على العبارة (المبالغة في الضمانات المطلوبة تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية).

ـ بلغت قيمة (كاى تربيع) لجميع العبارات (79.9) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.93) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على اجمالى عبارات (الفرضية الثانية).

ملخص الفرضية الثانية:

يتضح من الجدول رقم (5/3/3) والجدول رقم (6/3/3) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات التي تقيس الفرضية الثانية للدراسة تدل على أن مستوى الاستجابة مرتفعة جداً حيث بلغ المتوسط العام لجميع العبارات (3.93) بانحراف معياري (1.04) وأهمية نسبية مقدارها (78.4)% . كما بلغت قيمة (كاى تربيع) لدلالة الفروق لجميع عبارات محور فرضية الدراسة الثانية (79.9) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جداً .

بناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الثانية والتي نصت (هنالك علاقة بين السلوك الحيادي أو السلبي والخلل في التنظيم الادارى) في جميع العبارات بمستوى موافقة يتراوح ما بين الموافقة المرتفعة والمرتفعة جداً. ماعدا العبارة (عدم رغبة المصرف في التوسع في فتح التسهيلات) حيث تم الموافقة عليها بمستوى موافقة متوسطة.

الخـاتمة :

تشمل على الآتي:

أولا ـ النتائج :

ثانيا ـ التوصيات :

أولاً ـ النتائـــــــــج:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحث الى النتائج التالية:

1ـ التنمية الاقتصادية تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها والتي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر اهم عنصرها.

2ـ تهدف التنمية الاقتصادية الى زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة وتقليل التفاوت بين الدخل والثروات وتعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي.

3ـ إن التمويل التمويل الاسلامي بخصائصه ومزاياه يعبر عن نظرة الاسلام الثاقبة بإعتباره دين الله عز وجل وشريعته التي ارتضاها لجميع خلقه من أجل تحقيق عملية التنمية الحقيقية.

4- إن التنوع في صيغ التمويل الاسلامي يجعل من التمويل الاسلامي أنسب وأكفأ وأعدل طرق
5- صيغ التمويل المصرفي الاسلامي لها دور في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.
6- مصادر التمويل طويلة الاجل هي القروض المصرفية طويلة الاجل والسندات والاسهم.

ثانيا ـ التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحثين بالآتي :
1- يجب على المصارف التجارية أن تكون لها إستيراتيجية تنموية من أجل دعم وتنمية قطاع المشروعات، بحيث تركز في استيراتجياتها على تشجيع أصحاب الابتكارات والمهارات والابداعات في تنمية أفكارهم وصقل مهاراتهم عن طريق تحويل تلك المهارات والابتكارات إلى مشروعات منظمة يستفيذ منها الفرد والمصرف الاسلامي والمجتمع.
2- تأهيل المستخدمين الحاليين في المصارف وتوظيف مستخدمين ذوي كفاءات عالية في ميادين المالية والاتصال والاعلام والحرص على اعداد برامج تكوين وتنظيم دورات تدريبية
3- القطاعات المتمثلة في رجال الاعمال واصحاب المشاريع المختلفة بضرورة تقديم ضمانات مستوفية الشروط حتى ينال طلب التسهيل المقدم للبنك.
4- على العميل ضرورة الحصول على الاستشارات المصرفية ودراسة شروط البنك قبل التسرع في تقديم الطلب، حتى يستفيد من افضل الفرص امامه.
5- إنشاء شركات تأمين تعمل لتغطية العجز في السداد من قبل العميل.
6- يجب على الدولة أن تتبع استيراتيجية موجهة نحو التنمية الاقتصادية وان تلزم المصارف الاسلامية بتوجيه التمويل نحو البرامج التنموية المعدة وذلك حسب الصيغ الاسلامية التي تناسب كل قطاع.
7- وضع اسس موضوعية وشرعية يمكن الاعتماد عليها في التطبيق العملي للثقة في العميل وأمانته وخبرته، وذلك بدلا من الاعتماد على التقديرات الخاصة لادارة التمويل بالبنك.
8- الالمام والمعرفة بصيغ التمويل الاسلامية للعميل وموظف المصرف لتقليل التعثر.

9.إنشاء مراكز جدوى اقتصادية لدراسة العملاء حتى يسهل لهم الحصول على التمويل.

الهوامـــــــــــش :

(1) أحمد المشهواري ، تقييم دور المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، (غزة : الجامعة الاسلامية كلية التجارة ، ، 2006م).
(2) نوال جمعون ، دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية ، (الجزائر ، جامعة الجزائر، كلية التجارة، رسالة ماجستير ، 2005م).
(3) رفيق محمد ، اثر التمويل المصرفي الاسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية والتنمية في الجمهورية اليمنية، (اليمن : جامعة ذمار، كلية العلوم الادارية، رسالة دكتوراه ، 2007م).
(4) يوسف أحمد ، دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في سوريا، (حلب : جامعة حلب، كلية الاقتصاد ، رسالة دكتوراه ، 2010م)
(5) سارة الشيخ ، مساهمة البنوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية ، (الخرطوم : جامعة ام درمان الاسلامية، كلية الاقتصاد ، ، 2021م).
(6) طارق عريدة ، اثر الجهاز المصرفي الليبي في تعبئة المدخرات، (الخرطوم : جامعة ام درمان الاسلامية، كلية الاقتصاد، ، 222م).
(7) صديق طلحة محمد رحمة، التمويل الاسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل، (الخرطوم : شركة مطابع السودان المحدودة، 2006م)، ص23.
(8) Steven . and Others , Finanancial Management, (N.Y: john Wiley and Sons, 1979), PP. 3-8
(9) علي بن محمد جمعة ، معجم المصطلحات الاقتصادية والاسلامية ، (الرياض ، مكتبة العبيكان، 2000م)، ص 20 .
(10) احمد بن داوود المزجاجي الاشعري، مقدمة في الادارة الاسلامية ، (جدة : د.ن ، 2000م)، ص313
(11) www.noyifat.net
(12) الياس بن ساسي ويوسف قريشي ،التيسير المالي ، (عمان : دار وائل ،2011م) ، ص 259.
(13) يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسات الأقتصادية ، (الاسكندرية: دار التعليم الجامعي ،2012م) ، ص227 .
(14) د. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ، 1981م) ، ص 560.